



المملكة المغربية



مشروع نجاعة الأداء

وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولات الصغرى
والتشغيل والكفاءات
-قطاع التكوين المهني-

مشروع قانون
المالية

2023

PDP visé électroniquement par :

Département ministériel

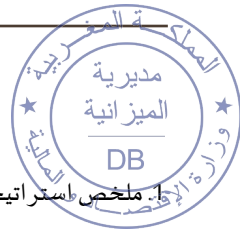
Direction du Budget

Le 28/10/2022 19:06

Le 28/10/2022 19:08

فهرس

3	الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة.....
4	1. تقديم موجز للاستراتيجية.....
8	2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023.....
11	3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج.....
14	4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات.....
19	5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج.....
21	6. برمجة ميزانية لثلاث سنوات.....
26	7. البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية.....
27	ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية.....
29	الجزء الثاني : تقديم البرامج.....
30	برنامج 905 : قيادة منظومة التكوين المهني.....
30	1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....
31	2. مسؤول البرنامج.....
31	3. المتدخلين في القيادة.....
32	4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....
48	برنامج 906 : تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني.....
48	1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....
48	2. مسؤول البرنامج.....
48	3. المتدخلين في القيادة.....
49	4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....
51	برنامج 910 : حكامه منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء.....



- 51 ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.
- 52 2. مسؤول البرنامج.
- 52 3. المتدخلين في القيادة.
- 53 4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.
- 56 الجزء الثالث : محددات النفقات
- 57 1. محددات نفقات الموظفين و الأعدان.
- 57 أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية.
- 59 ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع.
- 60 ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعدان.
- 61 2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية.



تقديم الوزارة أو المؤسسة

الجزء الأول

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني جزءا لا يتجزأ من الإجراءات 23 ذات الأولوية التي جاءت بها الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015/2030. وقد تم إعدادها وفق منهجية أشركت مختلف المتدخلين والفاعلين العموميين والخواص المعنيين.

وتتمثل المنطلقات الأساسية لهذه الاستراتيجية، في:

- التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي ما فتئ يولي اهتماما خاصا لتكوين وتأهيل العنصر البشري، باعتباره الثروة الحقيقية التي تزخر بها بلادنا وعماد الاقتصاد الوطني؛
- مقتضيات دستور 2011 الذي كرس المكانة التي بات يحتلها التكوين المهني من خلال تنصيبه على ضرورة قيام الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في التكوين المهني؛
- توجهات ومرتكزات الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030 المعدة من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

أ. محاور الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني:

1. نظام مفتوح لجميع الفئات؛
2. ربط عرض التكوين بالحاجيات الاقتصادية والاجتماعية؛
3. وضع المقاولات في صلب نظام التكوين؛
4. نظام قائم على تحسين جودة التكوين؛
5. تثمين المسار المهني من خلال الانسجام والتكامل بين مكونات منظومة التربية والتكوين؛
6. حكاما مجددة ومندمجة لضمان النجاعة والفعالية.

ب. أهداف الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني:

1. حق التكوين للجميع وتيسير الاندماج الاجتماعي والتراخي؛
2. تحسين تنافسية المقاولات كفاعل وكفضاء متميز للتكوين واستفادة الأجراء من التكوين المستمر؛
3. الرفع من مستوى تشغيل الخريجين عبر تحسين جودة التكوين؛
4. دمج التكوين المهني والتعليم العام من أجل جاذبية أفضل للتكوين المهني وتمكين الشباب من إبراز ميولاتهم؛
5. تقوية حكاما السياسة العمومية للتكوين المهني من أجل الرفع من النجاعة والتناغم.

أ. على مستوى المساواة وتكافؤ الفرص، تتوخى الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني ضمان التكوين للجميع وفي كل مكان، إذ تروم توسيع مجال نظام التكوين المهني لتشمل مختلف الفئات مع إيلاء أهمية خاصة للمنحدرين من الوسط

القروي والأحياء المستهدفة ببرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا المنحدرين من الأسر ذات الدخل المحدود.

ب. يهم فتح نظام التكوين المهني أيضا، التكوين المستمر الذي سيفتح في وجه فئات جديدة من الأجراء، تكريسا لمبدأ التكوين للجميع ومدى الحياة، لتحسين الكفاءات و تثمين مكتسبات الأجراء. لاسيما في إطار تفعيل القانون رقم 17-60 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض الفئات من موظفي المؤسسات والمقاولات العمومية وبعض أصحاب المهن الحرة .

ت. في إطار اندماج التكوين المهني والتعليم العام فإن الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021/2022 تتجه نحو إرساء ميكانيزمات لإبراز ميولات الشباب للتكوين المهني في التعليم الابتدائي وإحداث مسارات مهنية بالتعليم الثانوي الإعدادي وإرساء البكالوريا المهنية وتنمية الإعلام والتوجيه المدرسي والمهني.

ث. على مستوى الحكامة، فإن الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021/2022 تركز على تعزيز ومأسسة المقاربة التشاركية لحكامة نظام التكوين المهني. وتقوم هذه الحكامة على تقوية دور الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وإرساء حكامة متعددة المستويات تلعب فيها الجهة دورا مهما إلى جانب المهنيين كفاعلين رئيسيين في تحديد الحاجيات من التكوين على المستوى الجهوي وإعداد الخرائط التوقعية لعرض التكوين بالإضافة إلى تمويل برامج ومخططات التكوين على المستوى الجهوي.

ومن جانب آخر، تركز هذه الاستراتيجية أيضا على إرساء نظام عادل وشفاف لتخصيص الموارد المرصودة لتمويل التكوين المهني.

III. خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني

أضحى قطاع التكوين المهني، الذي يعتبر قطاعا واعدا، يتوفر على خارطة طريق جديدة تمكن القطاع من مواصلة الاضطلاع بدوره الكامل كرافعة أساسية للتنمية الاجتماعية ولاندماج اقتصادي أفضل للشباب، وكذا للنهوض بتنافسية المقاولات.

وتروم خارطة الطريق التي تستند إلى مكتسبات قطاع التكوين المهني، تأهيل عرض التكوين وإعادة هيكلة الشعب بناء على أهميتها في سوق الشغل، وكذا تحديث المناهج البيداغوجية وتحسين قابلية تشغيل الشباب عبر سلسلة من برامج التكوين وإعادة التأهيل قصيرة المدة.

وتهدف هذه الخطة إلى الرفع من مستوى التكوينات المقدمة وإعادة هيكلة الشعب بما يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، إلى جانب تحديث المناهج البيداغوجية وتحسين قابلية تشغيل الشباب عبر مجموعة من البرامج والتكوينات التأهيلية قصيرة المدى، وإنشاء جيل جديد من مراكز التكوين المهني. ستشتغل هذه الهياكل الجديدة وفق مبدأ التعاضد وتحسين استخدام الموارد المشتركة المتاحة، خاصة المتعلقة بالمنصات الرقمية، مراكز اللغات، المراكز المهنية، المكتبات، المكتبات الواسائطية، إلى جانب الداخليات والملاعب الرياضية.

في إنجاز الدراسات المعمارية و التقنية وكذا دراسات هندسة التكوين. وقد تم الشروع في أشغال البناء بداية سنة 2020، في أفق الافتتاح التدريجي لمدن المهن و الكفاءات انطلاقا من الدخول برسم سنة 2023/2022.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة

يعد التكوين المهني عنصرا أساسيا في دعم ونجاح الاستراتيجيات القطاعية التي ينفذها المغرب. وتتطلب هذه الاستراتيجيات نظام تكوين مهني مرن وسريع الاستجابة ومرتبطة بالوسط المهني، فضلا عن تعبئة مكونين متشبعين بثقافة المقاول. ولذلك، يعتبر إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج عمل قطاع التكوين المهني ذو منفعة كبيرة لضمان ولوج متساوي للنساء والرجال للتكوين والشغل في جميع القطاعات النشطة. واستنادا إلى المرجع القائم على النوع الاجتماعي.

وتهدف استراتيجية العمل لقطاع التكوين المهني إلى ضمان المساواة والمنصفة فيما يخص الفرص المتاحة للولوج إلى التكوين المهني على الصعيد الوطني وفي جميع الجهات ولمختلف الشرائح السكانية. كما أن هذا الالتزام يتماشى مع مشاركة قطاع التكوين المهني في الخطة الحكومية الثانية للمساواة وفي برنامج "مغرب التمكين".

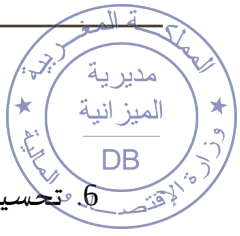
كما انخرط قطاع التكوين المهني في المجالات الثلاثة للنسخة الثانية من البرنامج الحكومي للمساواة فيما يتعلق بالأنشطة التالية:

1. تعزيز فرص عمل النساء واكتفائهن الاقتصادي؛
2. إنعاش مشاركة النساء في اتخاذ القرار؛
3. إشاعة مبادئ المساواة ومقومة التفرقة والصور النمطية المرتبطة بالنوع.

هذا، ولتقليص الفوارق بين الجنسين، يضطلع قطاع التكوين المهني بمهمة عرضانية لصياغة سياسة الحكومة فيما يخص التكوين المهني، وكذا تفعيل وتقييم الاستراتيجيات المنجزة لتطوير القطاع في جميع المجالات، وفي هذا الصدد، يعمل القطاع مع كل الفاعلين في التكوين العمومي والخاص من أجل الحد من التمييز بين الجنسين.

وعلاقة بمنهجية الأداء المستجيب للنوع تغطي سلسلة النتائج القائمة على النوع المعتمدة ضمن البرنامجين المتعلقين (1) بالحكمة وتعبئة الفاعلين والشركاء و(2) قيادة منظومة التكوين المهني أهداف:

1. برنامج حكمة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء
2. ضمان المساواة المهنية في القطاع (45%)؛
3. قيادة منظومة التكوين المهني
4. ضمان التقارب ما بين الحاجة إلى المهارات وعرض التكوين مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي (41%)؛
5. توسيع إمكانية الولوج إلى القطاع للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال (34%)؛



6. تحسين جودة التكوين وأداء الفاعلين مع مراعاة النوع الاجتماعي (65%).

ويعمل قطاع التكوين المهني بشكل مستمر على ترسيخ النوع الاجتماعي بمنظومة التكوين المهني في إطار التعاون المثمر والبناء مع وحدة النجاعة ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023

• جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2022)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2023)	% مشروع قانون المالية لسنة 2023 / قانون المالية لسنة 2022
الموظفون	90 838 000	90 071 000	-0,84
المعدات والنفقات المختلفة	274 444 000	797 050 000	190,42
الاستثمار	464 000 000	736 000 000	58,62
المجموع	829 282 000	1 623 121 000	95,73

تعليق

مقارنة بالاعتمادات النهائية لقانون المالية برسم السنة المالية 2022، ستعرف اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة برسم 2023 ارتفاعا ملحوظا بنسبة 95,7%.

1. تطور نفقات المعدات والنفقات المختلفة بنسبة مهمة بلغت 190,4%+ ترجع أساسا إلى:

- المنحة الدراسية لفائدة متدربي مؤسسات التكوين المهني بالقطاع العام برسم السنة المالية 2023 بما قدره 150 مليون درهم؛
- إعانة التسيير لفائدة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل برسم إنجاز برنامج السنوي بما قدره 275 مليون درهم؛
- إعانة التسيير لفائدة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل برسم برنامج مدن المهن والكفاءات بما قدره 215 مليون درهم؛

2. نفقات الاستثمار

- بناء وتجهيز المعاهد المتخصصة؛
- برامج التدرج المهني؛

نظام المعلومات المندمج لقطاع التكوين المهني؛

- إعانة الاستثمار لفائدة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل برسم إنجاز برنامجه السنوي: 430 مليون درهم؛
- مساهمة في نفقات تكوين متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني: 25 مليون درهم؛
- إعانة الاستثمار لفائدة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لتنمية التكوين المهني في المؤسسات السجنية: 10 مليون درهم.

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية المتوقعة حسب الفصول

مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية		مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الميزانية العامة	الفصل
	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	
					90 071 000	الموظفون
			-	-	797 050 000	المعدات والنفقات المختلفة
			2 000 000	-	736 000 000	الاستثمار
1 674 121 000	50 000 000	103 000 000	2 000 000	-	1 623 121 000	المجموع

تعليق

الحسابات المرصدة لأموال خصوصية:

- صندوق النهوض بتشغيل الشباب؛

- الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها.

■ إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية



الحسابات المرصدة لأمر خصومية :

- صندوق النهوض بتشغيل الشباب

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج

• جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

%	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2023)			الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2022)	البرامج
	مشروع قانون المالية لسنة 2023 / قانون المالية لسنة 2022	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة		
196,74	467 000 000	723 800 000	-	401 300 000	قيادة منظومة التكوين المهني
-0,71	242 000 000	16 100 000	-	259 950 000	تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني
3,68	27 000 000	57 150 000	90 071 000	168 032 000	حكمة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء
95,73	736 000 000	797 050 000	90 071 000	829 282 000	المجموع

تعليق

ينبغي جهاز نجاعة الأداء الذي أعده قطاع التكوين المهني في إطار تنزيل مقتضيات القنون التنظيمي 130 - 13 لقانون المالية على 3 برامج:

1. قيادة منظومة التكوين المهني :
2. تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني :
3. حكمة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء.



ملاحظات	النسبة	مجموع الاعتمادات	البرنامج
تمثل نفقات الموظفين 51,7% من اعتمادات البرنامج	10,73%	174 221 000	حكمة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء
اعتمادات الاستثمار تمثل 39,2% من اعتمادات البرنامج	73,4%	1 190 800 000	قيادة منظومة التكوين المهني
اعتمادات الاستثمار تمثل 93,7% من اعتمادات البرنامج	15,90%	258 100 000	تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني

• جدول 3 مكرر: توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

نفقات الموظفين	البرامج
18 000 000	قيادة منظومة التكوين المهني
22 500 000	تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني
46 571 000	حكمة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانية

مجموع مشروع قانون المالية لسنة 2023	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية		مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الميزانية العامة	البرامج
	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية لسنة 2023	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية لسنة 2023	مشروع قانون المالية لسنة 2023	
1 188 800 000	-	-	2 000 000	-	1 190 800 000	قيادة منظومة التكوين المهني
311 100 000	50 000 000	103 000 000	-	-	258 100 000	تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني
174 221 000	-	-	-	-	174 221 000	حكمة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء
1 674 121 000	50 000 000	103 000 000	2 000 000	-	1 623 121 000	المجموع

تعليق



يبرز الجدول الوزن الإجمالي للبرامج الميزانية الثلاثة، حيث تمثل على التوالي مقارنة مع مجموع الميزانية العامة:

- قيادة منظومة التكوين المهني : 73,40%؛
- تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني : 15,9%؛
- حكمة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء: 10,73%.

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 905 : قيادة منظومة التكوين المهني

• جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
4 000 000	-	4 000 000	التخطيط
7 600 000	-	7 600 000	التقييم
1 172 200 000	467 000 000	705 200 000	المساهمات
7 000 000	-	7 000 000	تقنين وإنعاش نظام التكوين المهني

■ تعليق

برنامج قيادة منظومة التكوين المهني، يشمل 4 مشاريع ميزانية باعتمادات إجمالية قدرها 1 190 800 000 درهم. تمثل اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة 7,60% من مجموع اعتمادات البرنامج. ويهم هذا البرنامج:

- إعانة التسيير لفائدة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل برسم إنجاز برنامج السنوي وبرسم برنامج مدن المهن والكفاءات؛
- المنحة الدراسية لفائدة متدربي مؤسسات التكوين المهني بالقطاع العام؛
- إعانات التوازن للمعاهد المتخصصة للتكوين المفوض تديرها للمنظمات والهيئات المهنية؛
- مساهمة الدولة في نفقات التكوين لفائدة متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة وفق شروط الاستحقاق؛
- دراسات التخطيط والتقييم والتقنين وإنعاش منظومة التكوين المهني.

وتمثل المساهمات 97,4% من مجموع اعتمادات البرنامج وتهم:

1. إعانة التوازن للمعاهد ذات التدبير المفوض؛



2. إعانة لفائدة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل برسم برنامج مدن المهن والكفاءات؛
3. المنحة الدراسية لفائدة متدربي مؤسسات التكوين المهني بالقطاع العام؛
4. مساهمة الدولة في نفقات التكوين لفائدة متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة؛
5. منحة الاستثمار لفائدة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لتنمية التكوين المهني في المؤسسات السجنية.

برنامج 906 : تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني

• جدول 6: ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
90 000 000	90 000 000	-	تنمية التكوين بالتدرج المهني
30 550 000	26 000 000	4 550 000	تكوين المكونين والأوصياء
2 000 000	-	2 000 000	مشاريع و عمليات أخرى
128 550 000	126 000 000	2 550 000	مسايرة المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات
7 000 000	-	7 000 000	هندسة التكوين

■ تعليق

برنامج تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني يشمل 5 مشاريع أو عمليات ميزانية بحجم اعتمادات التسيير والاستثمار يصل إلى 1،258 مليون درهم.

ويمثل مشروع "تنمية التكوين بالتدرج المهني" و "مسايرة المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات" 84,7% من مجموع اعتمادات البرنامج.

في حين يمثل فصل الاستثمار 93,8% من هذه الاعتمادات؛ الشيء الذي يوضح الطابع الاستثماري بامتياز لهذا البرنامج الميزانياتي.

برنامج 910 : حكامه منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء

• جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

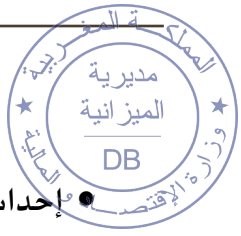
المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
3 000 000	3 000 000	-	إحداث نظم معلوماتية في إطار البرنامج المندمج للتكوين والتربية بالمغرب
35 000 000	-	35 000 000	قيادة ودعم المهام
12 400 000	-	12 400 000	الارتقاء بتدبير الموارد البشرية
6 700 000	-	6 700 000	تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء
3 050 000	-	3 050 000	تقوية نظام المعلومات
7 000 000	7 000 000	-	تقوية نظام المعلومات
17 000 000	17 000 000	-	محيط العمل واستقبال المرتفقين

تعلیق

حكامه منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء، يشمل 6 مشاريع باعتمادات إجمالية قدرها 84 150 000 درهم. تمثل اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة 67,91% من مجموع اعتمادات البرنامج.

ويشمل المشاريع التالية:

- قيادة ودعم المهام؛
- أنظمة المعلومات؛
- الموارد البشرية والكفاءات؛



- إحداه نظم معلوماتية في إطار البرنامج المندمج للتكوين والتربية بالمغرب؛
- محيط العمل واستقبال المرتفقين؛
- تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء.



5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

• جدول 8: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

المجموع	الميزانية العامة		الجهات
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
1 533 050 000	736 000 000	797 050 000	المصالح المشتركة
-	-	-	جهة طنجة-تطوان-الحسيمة
-	-	-	جهة الشرق
-	-	-	جهة فاس - مكناس
-	-	-	جهة الرباط - سلا- القنيطرة
-	-	-	جهة بني ملال - خنيفرة
-	-	-	جهة الدار البيضاء- سطات
-	-	-	جهة مراكش - آسفي
-	-	-	جهة درعة - تافيلالت
-	-	-	جهة سوس - ماسة
-	-	-	جهة كلميم - واد نون
-	-	-	جهة العيون -الساقية الحمراء
-	-	-	جهة الداخلة - واد الذهب
1 533 050 000	736 000 000	797 050 000	المجموع



حاليا لا يتم توزيع الاعتمادات على الجهات لكون تفويض الاعتمادات يتم حسب حاجيات المصالح الخارجية لقطاع التكوين المهني، لاسيما فصل المعدات والنفقات المختلفة.

وسيتم، في إطار تفعيل التصميم المديرى المرجعي للاتمرکز الإداري للقطاع العمل مستقبلا على توزيع اعتمادات للتسيير والاستثمار حسب الجهات.

6. برمجة ميزانية لثلاث سنوات

• جدول 9: البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2025, 2024, 2023) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

الإسقاطات 2025	الإسقاطات 2024	مشروع قانون المالية لسنة 2023	الإسقاطات الأولية 2023	قانون المالية لسنة 2022	
94 668 000	92 337 000	90 071 000	91 787 000	90 838 000	نفقات الموظفين
832 550 000	813 350 000	797 050 000	286 925 000	274 444 000	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
495 000 000	1 107 000 000	736 000 000	528 000 000	464 000 000	نفقات الاستثمار
1 422 218 000	2 012 687 000	1 623 121 000	906 712 000	829 282 000	المجموع

تعليق

في إطار تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي 13.130 المتعلق بقانون المالية، لاسيما المادة 5 منه، أعد قطاع التكوين المهني برمجته الميزانية للفترة 2025-2023 وقام بعرضها ومناقشتها أمام لجنة البرمجة ونجاعة الأداء لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وبذلك، يكون قطاع التكوين المهني قد انخرط كليا في دينامية الإصلاح الميزانياتي الذي تقوده مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية. ومن مزايا البرمجة الميزانية المتعدد السنوات تخويل القطاع رؤية متوسطة المدى لتدبير موارده المالية.

وتجدر الإشارة أن الانتقال من الإسقاطات الأولية لسنة 2023 إلى مشروع قانون المالية لسنة 2022 يثير الملاحظات التالية حسب فصول الميزانية العامة للدولة:



النسبة	مشروع قانون المالية لسنة 2023	الإسقاطات الأولية لسنة 2023	
-1,87%	90 071 000	91 787 000	نفقات الموظفين
+177,8%	797 050 000	286 925 000	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
+39,4%	736 000 000	528 000 000	نفقات الاستثمار

• جدول 10 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2025, 2024, 2023) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

الإسقاطات 2025	الإسقاطات 2024	مشروع قانون المالية لسنة 2023	الإسقاطات الأولية 2023	قانون المالية لسنة 2022	
-	-	-	-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
60 000 000	90 000 000	103 000 000	90 000 000	90 000 000	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

■ تعليق



هذه البرمجة الميزانية لثلاث سنوات بالحساب المرصد لأمر خصوصية المسمى "صندوق النهوض بتشغيل الشباب" فيما يتعلق بتمويل برامج التكوين بالتدرج المهني، بالنسبة لقطاع التكوين المهني. وتتضمن البرمجة حصة القطاع على شكل دفعات في الحساب الخصوصي إلى جانب باقي الشركاء في نظام التكوين بالتدرج المهني.

• جدول 11 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2023, 2024, 2025) حسب البرامج

الإسقاطات 2025	الإسقاطات 2024	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات الأولية 2023	قانون المالية للسنة 2022	
					قيادة منظومة التكوين المهني
1 103 000 000	1 670 000 000	1 190 800 000	468 975 000	401 300 000	الميزانية العامة
					تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني
171 300 000	192 150 000	258 100 000	260 000 000	259 950 000	الميزانية العامة
60 000 000	90 000 000	103 000 000	-	-	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
					حكمة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء
147 918 000	150 537 000	174 221 000	177 737 000	168 032 000	الميزانية العامة

جدول 12 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2025, 2024, 2023) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

الإسقاطات 2025	الإسقاطات 2024	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات الأولية 2023	قانون المالية للسنة 2022	
					قيادة منظومة التكوين المهني
12 000 000	8 000 000	4 000 000	10 000 000	8 500 000	التخطيط
16 000 000	14 000 000	7 600 000	12 000 000	9 600 000	التقييم
1 070 000 000	1 643 200 000	1 172 200 000	441 775 000	378 200 000	المساهمات
5 000 000	5 000 000	7 000 000	5 000 000	5 000 000	تقنين وانعاش نظام التكوين المهني
					تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني
60 000 000	90 000 000	92 000 000	80 000 000	123 000 000	تنمية التكوين بالتدرج المهني
-	-	-	-	-	دعم الإدماج الإقتصادي للشباب في إطار التعاون مع البنك الدولي
8 000 000	9 000 000	30 550 000	49 000 000	29 150 000	تكوين المكونين والأوصياء
97 300 000	87 150 000	128 550 000	124 000 000	101 800 000	مسايرة المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات
6 000 000	6 000 000	7 000 000	7 000 000	6 000 000	هندسة التكوين
-	-	-	-	-	دفع لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة
					حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء



-	-	3 000 000	21 000 000	30 000 000	إحداث نظم معلوماتية في إطار البرنامج المندمج للتكوين والتربية بالمغرب
121 631 000	120 623 000	125 071 000	125 455 040	117 282 000	قيادة ودعم المهام
6 250 000	6 900 000	12 400 000	9 000 000	10 178 000	الارتقاء بتدبير الموارد البشرية
9 000 000	10 000 000	6 700 000	4 900 000	3 900 000	تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء
4 000 000	4 000 000	3 050 000	2 700 000	2 672 000	تقوية نظام المعلومات
2 000 000	3 000 000	7 000 000	12 000 000	-	تقوية نظام المعلومات
5 000 000	6 000 000	17 000 000	8 000 000	4 000 000	محيط العمل واستقبال المرتفقين

7. البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

• جدول 13 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2025, 2024, 2023) للمؤسسات العمومية

الإسقاطات 2025	الإسقاطات 2024	مشروع قانون المالية لسنة 2023	الإسقاطات الأولية 2023	قانون المالية لسنة 2022	
					مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل
2 427 000 000	2 366 000 000	2 940 000 000	3 052 100 000	3 032 000 000	المداخيل الإجمالية
2 368 000 000	2 278 000 000	2 091 000 000	2 129 766 426	2 079 000 000	نفقات التسيير أو الاستغلال
545 000 000	546 000 000	549 000 000	563 000 000	583 000 000	• نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى
1 312 000 000	1 892 000 000	300 000 000	320 000 000	370 000 000	نفقات الاستثمار أو التجهيز

تعليق

يتعلق الأمر بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات، للفترة 2024-2022، لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، خارج اعتمادات إنجاز برنامج مدن المهن والكفاءات. تتناول هذه البرمجة:

1. المداخيل الإجمالية؛
2. نفقات التسيير أو الاستغلال؛
3. نفقات الاستثمار أو التجهيز.

إسقاطات سنتي 2024 و 2025 دون احتساب إعانة التسيير والاستثمار.

ملخص البرامج-الأهداف-المؤشرات و المؤشرات الفرعية

المؤشرات الفرعية	المؤشرات	الأهداف	البرامج
	مؤشر 1.1.910 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية	هدف 1.910 : ترشيد التنظيم وعقلنة تدبير الموارد البشرية	910 : حكامه منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء
	مؤشر 2.1.910 : معدل نجاعة تدبير المكتبيات		مسؤول البرنامج :
	مؤشر 1.2.910 : نسبة النساء في مناصب المسؤولية	هدف 2.910 : ضمان المساواة المهنية بقطاع التكوين المهني	مدير الشؤون الإدارية والموارد البشرية.
مؤشر 1.1.1.905 : نسبة المستفيدات من التكوين المهني	مؤشر 1.1.905 : أعداد المستفيدين من التكوين المهني - العدد الإجمالي		905 : قيادة منظومة التكوين المهني
مؤشر 1.2.1.905 : نسبة المستفيدات من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات	مؤشر 2.1.905 : [أعداد المستفيدين من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات [العدد الإجمالي		مسؤول البرنامج :
مؤشر 1.3.1.905 : نسبة المستفيدات من التكوين - التكوين بالتمرس المهني	مؤشر 3.1.905 : أعداد المستفيدين من التكوين بالتمرس المهني- العدد الإجمالي	هدف 1.905 : ضمان تقريب عرض التكوين من الحاجيات من الكفاءات مع اعتبار النوع	مديرة التخطيط والتقييم
مؤشر 1.4.1.905 : نسبة المستفيدات من التكوين المهني - التكوين بالتدرج المهني	مؤشر 4.1.905 : أعداد المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني- العدد الإجمالي		غير أن التنفيذ العملي للبرنامج يقع على التوالي تحت مسؤولية المديرين ومسؤولي كل مديرية على حدة.
	مؤشر 5.1.905 : تطور حاجيات المقاولات من التكوين المهني المستمر		
	مؤشر 6.1.905 : أعداد المستفيدين من التكوين المهني الأساسي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص		
مؤشر 1.1.2.905 : نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني	مؤشر 1.2.905 : أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - العدد الإجمالي	هدف 2.905 : توسيع ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء	

مؤشر 1.2.2.905 : نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني -تكوين نزلاء المؤسسات السجنية	مؤشر 2.2.905 : أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني -تكوين نزلاء المؤسسات السجنية - العدد الإجمالي	والرجال	
مؤشر 1.3.2.905 : نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني -تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة	مؤشر 3.2.905 : أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني -تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة - العدد الإجمالي		
مؤشر 1.4.2.905 : نسبة المستفيدات (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة	مؤشر 4.2.905 : أعداد المستفيدين (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة - العدد الإجمالي		
مؤشر 1.1.3.905 : نسبة إدماج خريجات التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي	مؤشر 1.3.905 : النسبة الاجمالية لإدماج خريجي التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي	هدف 3.905 : تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين مع اعتبار النوع	
	مؤشر 2.3.905 : نسبة اعتماد المؤسسات الخاصة للتكوين المهني		
	مؤشر 1.1.906 : عدد مؤسسات التكوين المهني العام والمعاهد المتخصصة ذات التدبير المفوض المحدثه		906 : تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني
	مؤشر 2.1.906 : عدد الداخليات	هدف 1.906 : تنمية الطاقة الاستيعابية والإيوائية لمنظومة التكوين المهني	مسؤول البرنامج : مديرة التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص.



الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 905 : قيادة منظومة التكوين المهني

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

إن التكوين المهني مطالب بلعب دور أساسي في التنمية المستدامة ببلادنا، من خلال دعم التنمية الاقتصادية والاستجابة لحاجيات المشغلين والأجراء من التكوين للحفاظ على تنمية الكفاءات والمؤهلات المهنية وتحسين تنافسية المقاولة. إضافة إلى تلبية الطلب الاجتماعي من التكوين بما يتناسب مع المحيط الاقتصادي.

ونظرا لتعدد الفاعلين والمتدخلين في منظومة التكوين المهني، فلا مناص من قيادة لهذه المنظومة تشرك مختلف المتدخلين في إعداد وإنجاز السياسة الوطنية للتكوين المهني.

أ. مختصر إستراتيجية البرنامج وغاياته العامة

إن قيادة منظومة التكوين المهني تتحقق أساسا من خلال:

- إعداد سياسة وطنية للتكوين المهني وتتبع تنفيذها؛
- تبني تخطيط منتظم للتكوين المهني من أجل ضمان التقارب المنشود بين الحاجيات وعرض التكوين، بناء على:
- الدراسات القطاعية للتعرف على الحاجيات الكمية والنوعية من التكوين المهني؛
- التقييم المنتظم للمنظومة (دراسات الجودة ودراسات ملائمة التكوين/التشغيل) الذي يسمح بإعادة تأطير منظومة التكوين المهني؛
- القيام بالحملات الإعلامية والتحسيسية، بغرض توسيع الولوج إلى المنظومة مع تقوية التماسك الاجتماعي والتراحي؛
- السهر على تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين من خلال إرساء معايير ومرجعيات ونظام التقييم؛
- تحسين حكامه منظومة التكوين المهني التي تتسم بتعدد الفاعلين، من خلال توضيح أدوار وصلاحيات ومسؤوليات مختلف المتدخلين. واعتماد عقود البرامج التي تبرم بين الدولة والفاعلين العموميين والخواص والمهنيين وتحدد الأهداف المنشودة والإمكانيات المعبأة وكيفيات التقييم وآليات الضبط.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

فيما يتعلق بهدف تقريب عرض التكوين من حاجيات الأفراد والجماعات والمقاولات من الكفاءات، لا يميز عرض التكوين المهني المقدم بين الجنسين. بل في بعض المجالات التكوينية تستفيد الفتيات من حصة أكبر من الطاقة الاستيعابية والإيوائية للجهاز.



ولجت الفتيات شعبا للتكوين المهني كانت بالأمس القريب حكرا على المتدربين الذكور. فأصبحن يلجن كل التخصصات التي يوفرها جهاز التكوين المهني.

أما بالنسبة لولوج الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني، سواء تعلق الأمر بنزيلات و نزلاء المؤسسات السجنية أو الأشخاص في وضعية إعاقة، فإن عرض التكوين المهني المقدم لهذه الفئة مفتوح دون تمييز مع مراعاة الحاجيات الخصوصية للنساء والرجال .

وبهدف دعم جهود الأسر في تحمل مصاريف التكوين المهني تم منذ الموسم الدراسي 2007/2008 إقرار منح مساهمة مالية من طرف الدولة في مصاريف تكوين المتدربين بمؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة بناء على معايير انتقاء محددة.

وتدرس اللجان الجهوية الطلبات المقدمة بناء على المعايير المعتمدة للاستفادة من المساهمة على قدم المساواة.

2. مسؤول البرنامج

مديرة التخطيط والتقييم

غير أن التنفيذ العملي للبرنامج يقع على التوالي تحت مسؤولية المديرين ومسؤولي كل مديرية على حدة.

3. المتدخلين في القيادة

- الأقسام الثلاثة التابعة لمديرية التخطيط والتقييم؛

- قسم التكوين المهني الخاص (مديرية التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص)؛

- قسم التكوين أثناء العمل (مديرية التكوين في الوسط المهني)؛

- المندوبيات الجهوية للتكوين المهني.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.905: ضمان تقريب عرض التكوين من الحاجيات من الكفاءات مع اعتبار النوع

المؤشر 1.1.905: أعداد المستفيدين من التكوين المهني - العدد الإجمالي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة	أعداد المستفيدين من التكوين المهني - العدد الإجمالي
2025	429 580	429 580	417 560	405 221	392 379	358 654	عدد	
2025	43	43	43	43	42	41	%	نسبة المستفيدات من التكوين المهني

توضيحات منهجية

يوضح هذا المؤشر الأعداد الإجمالية للمتدربين المستفيدين من التكوين المهني بالقطاعات العام والخاص في مختلف أنماط التكوين.

خريطة التكوين المهني يتم إعدادها سنويا، وتعد آلية أساسية للتخطيط في مجال التكوين المهني، وتتضمن معطيات حول الإحصاء السنوي لأعداد المتدربين والخريجين، وكذا توقعات السنتين الموالتين وشعب التكوين ومراكز ومعاهد التكوين المهني وكذا المرادوية الداخلية ونسبة الإقبال.

وتنطلق هذه العملية بشكل دوري ابتداء من شهر يناير.

وتتم هذه العمليات من خلال تجميع المعطيات ومعالجتها في قاعدة بيانات. وتعد اجتماعات مع ممثلي القطاعات المكونة للمصادقة عليها.

مصادر المعطيات

- مديرية التخطيط والتكوين - قسم التخطيط؛
- مديرية التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص - قسم التكوين المهني الخاص؛
- مديرية التكوين في الوسط المهني - قسم التدرج المهني؛

القطاعات المكونة؛

- المندوبيات الجهوية والمصالح الخارجية للتكوين المهني.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

- هذا المؤشر ذو طبيعة إحصائية ويتطلب توفر المعطيات بصفة دائمة ومحيطة؛
- التأخر في التوصل بالمعطيات؛
- تحيين القطاعات المكونة للتوقعات بناء على نتائج السنة السابقة.

■ تعليق

تسعى القطاعات المكونة إلى الرفع من أعداد المتدربين وذلك بإحداث مؤسسات جديدة وتنوع العرض التكويني وتحيين هندسة التكوين بخلق شعب جديدة تلي حاجيات سوق الشغل وحذف شعب التي لم تعد تستجيب لحاجيات المقاولات.

وفي هذا الصدد من المتوقع زيادة عدد المستفيدين من التكوين المهني خلال الثلاث السنوات المقبلة

المؤشر 2.1.905 : [أعداد المستفيدين من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات [العدد الإجمالي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	323 580	323 580	317 250	311 023	287 054	268 964	عدد
2025	44	44	44	44	43	43	%

[أعداد المستفيدين من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات [العدد الإجمالي

المؤشر : نسبة المستفيدات من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات

■ توضيحات منهجية

يدقق هذا المؤشر أعداد المستفيدين من التكوين المهني في نمط التكوين داخل المؤسسات.

إعداد خريطة التكوين المهني:

لأعداد المتدربين والخريجين، وكذا توقعات السنتين الموالتين وشعب التكوين ومراكز ومعاهد التكوين المهني وكذا المردودية الداخلية ونسبة الإقبال.

وتنطلق هذه العملية بشكل دوري ابتداء من شهر يناير.

وتتم هذه العمليات من خلال تجميع المعطيات ومعالجتها في قاعدة بيانات. وتعد اجتماعات مع ممثلي القطاعات المكونة للمصادقة عليها.

■ مصادر المعطيات

- الأقسام الثلاثة التابعة لمديرية التخطيط والتقييم؛

- قسم التكوين المهني الخاص (مديرية التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص)؛

- قسم التكوين أثناء العمل (مديرية التكوين في الوسط المهني)؛

- المندوبيات الجهوية للتكوين المهني.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر ذو طبيعة إحصائية محظرة لا يتطرق للجانب الكيفي لمنظومة التكوين المهني.

■ تعليق

التكوين المهني داخل المؤسسات يمثل نمط التكوين الغالب من حيث أعداد المستفيدين من عرض التكوين المهني.

حيث يتوقع أن يعرف هذا المؤشر ارتفاع بنسبة 14% ما بين سنة 2022 و سنة 2025.

المؤشر 3.1.905: أعداد المستفيدين من التكوين بالتمرس المهني- العدد الإجمالي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة	أعداد المستفيدين من التكوين بالتمرس المهني- العدد الإجمالي	نسبة المستفيدين من التكوين - التكوين بالتمرس المهني	النسبة %
2025	56 000	56 000	54 910	53 833	65 025	59 331	عدد			
2025	22	22	22	22	29	28	%			

توضيحات منهجية

تشير الأرقام الإحصائية وكذا التوقعات أعلاه، إلى الأعداد السنوية للمتمرسين والتمترسات داخل المؤسسات التكوينية وكذا داخل المقاولات المستقبلية (بنسبة 50% من مدة التكوين).

مصادر المعطيات

القطاعات المكونة المعنية بنمط التمرس المهني والتي تتم معالجتها على مستوى مصلحة التمرس المهني التابعة لمديرية التكوين في الوسط المهني.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

مؤشر تنقصه إحصائيات تفصيلية وتشخيصات تكميلية، على سبيل المثال وتيرة التدريب بين المؤسسة التكوينية والمقاولات المستقبلية، حسب القطاع المعني بحرف التكوين(قطاع الفلاحة والصيد البحري، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات،..... إلخ).

تعليق

يعرف مؤشر أعداد المستفيدين من التكوين برسم سنة 2022 بالتمرس المهني انخفاضا مقارنة بسنة 2021 حيث بلغت نسبته 11,17.

وسيعرف هذا المؤشر تحسنا ملحوظا خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2022 حيث سوف يبلغ نسبة نمو 6,26%.

المؤشر 4.1.905: أعداد المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني- العدد الإجمالي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة	أعداد المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني- العدد الإجمالي
2025	100 000	100 000	70 000	50 000	40 300	30 359	عدد	
2025	62	62	62	62	55	55	%	نسبة المستفيدين من التكوين المهني - التكوين بالتدرج المهني

توضيحات منهجية

يدقق هذا المؤشر أعداد المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني حيث يتلقى المتدرجون تكوين نظري بمراكز التدرج المهني بنسبة 20% وتكونا تطبيقيا بالمقاولات بنسبة 80% من الدة الإجمالية للتكوين.

يعد التدرج المهني نمط للتكوين بالوسط المهني الأكثر ملائمة لبعض القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة التقليدية.

يتم تجميع المعطيات من خلال جدادات ترسل للقطاعات المكونة تتم تعبئتها والمصادقة عليها.

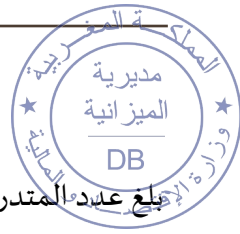
مصادر المعطيات

- قسم التخطيط (مديرية التخطيط والتقييم)
- قسم التدرج المهني (مديرية التكوين في الوسط المهني).

حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر ذو طبيعة إحصائية محظرة لا يتطرق للجانب الكيفي لنمط التكوين بالتدرج المهني.

تعليق



ويبلغ عدد المتدرجات والمتدرجين الذين يتابعون تكوينهم 26884 متدرجة ومتدرج برسم سنة 2022/2021 حسب الإحصاء الذي أجراه قطاع التكوين المهني خلال يونيو 2022. وقد بلغ عدد الإناث 16635 أي بنسبة 62% التي تفوق نسبة التوقعات بنفس السنة.

ويلاحظ خلال هذه السنة انخفاض عدد المتدرجين بالمقارنة مع السنة الفارطة بنسبة 13% وذلك راجع للظرفية الاستثنائية المتعلقة بأزمة كوفيد 19.

أما بالنسبة لمقارنة عدد المتدرجين الذي كان مرتقبا بالنسبة لسنة 2022/2021 (40300 متدرج) والعدد المنجز خلال هذه السنة فقد وصلت نسبة الإنجاز إلى 67%.

وتجدر الإشارة الى ان قيم المؤشر بناء على تدبير اتفاقيات التدرج المهني الموقعة والسارية المفعول، المعمول بها سلفا كالتالي: عدد المتدرجين خلال سنة 2023: 40365 متدرجة ومتدرج وفي سنة 2024: 45400 متدرجة ومتدرج ، أما سنة 2025: 50000 متدرجة ومتدرج.

المؤشر 5.1.905: تطور حاجيات المقاولات من التكوين المهني المستمر

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	714 642	566 279	622 907	716 343	716 343	716 343	2025

توضيحات منهجية

بالنسبة لسنوات 2021 و2022 و2023 و2024 و2025 تم احتساب أعداد المستفيدين من عمليات التكوين المستمر بزيادة 5% و 10% و 15% من سنة إلى أخرى.

للإشارة فإن معطيات حصيلة المستفيدين من عمليات التكوين المستمر برسم سنة ما، لا تكون متوفرة لدى مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل إلا من بعد 31 دجنبر من السنة الموالية.

مصادر المعطيات

- قسم التكوين أثناء العمل (مديرية التكوين في الوسط المهني).

مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

يواجه مصدر المعطيات عراقيل في تجميع المعطيات الإحصائية والتوقعية من جهة، ومن جهة ثانية، يفتقر المؤشر إلى الشمولية لأن الحاجيات من التكوين المستمر للمقاولات الصغيرة والمتوسطة أو الصناعة الصغيرة والمتوسطة غير معروفة أو غير معبر عنها.

■ تعليق

يعتمد المؤشر على جمع المعطيات الإحصائية والتوقعية ذات الصلة بالحاجيات من التكوين المستمر بالقطاع الإنتاجي المنظم. تتمثل مصادر المعطيات في المنظمات والجمعيات المهنية، المقاولات، مرصد المهن والكفاءات للشعب المهنية ثم المجموعات ما بين المهن للقطاعات الاقتصادية، حيث تبقى هذه الأعداد تقديرية.

المؤشر 6.1.905: أعداد المستفيدين من التكوين المهني الأساسي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	6 609	12 800	13 000	13 500	14 500	14 500	2025

■ توضيحات منهجية

يتعلق الأمر بالعدد السنوي للمستفيدين من التكوين بالمعاهد المتخصصة المحدثة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص مراكز التدرج المهني داخل المقاولات. ويرمي إحداث هذه المراكز والمعاهد إلى:

- تأهيل الشباب وتيسير اندماجهم في الحياة العملية وتحسين تنافسية المقاولات؛
- تفويض تدبير التكوين للمقاولات والمنظمات المهنية.

■ مصادر المعطيات

- قسم التخطيط؛
- قسم التدرج المهني؛
- قسم التكوين أثناء العمل.

■ **الحدود ونقاط ضعف المؤشر**

يتم تزويد قيم المؤشر من أعداد المستفيدين من التكوين الأساسي بالمعاهد المتخصصة مستوى التقني والتقني والمتخصص وأعداد المتدرجين بمراكز التدرج المهني المحدثة داخل المقاولات. ما يمثل نقطة ضعف المؤشر هو عدم التجانس بين المعطيين الإحصائيين لعرضيين مختلفين للتكوين المهني.

■ **تعليق**

رغم النقص المسجل، يبقى المؤشر ذو أهمية وفعالية في قياس نجاعة الأداء فيما يتعلق بالتكوين المهني الأساسي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا الصدد يعمل قطاع التكوين المهني على الرفع من هذا العدد حيث يتوقع أن يتضاعف هذا الأخير في افق سنة 2025.

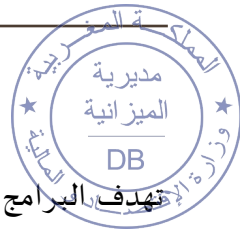
الهدف 2.905: توسيع ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء والرجال

المؤشر 1.2.905: أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - العدد الاجمالي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة	أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - العدد الاجمالي	المؤشرات الفرعية
2025	11 950	11 950	11 400	10 850	10 300	9 171	عدد		نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني
2025	8	8	8	8	8,23	5	%		

■ **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بالعدد السنوي للمستفيدين من برامج التكوين المهني، في إطار الشراكة مع مختلف المتدخلين والشركاء المعنيين، سواء تعلق الأمر بنزلاء المؤسسات السجنية أو الأشخاص في وضعية إعاقة.



الهدف البرامج الموجهة لهذه الفئات إلى منحهم تكوينا من أجل اكتساب مهارات تيسير إدماجهم في الحياة الاجتماعية والمهنية.

■ مصادر المعطيات

- قسم تكوين السجناء؛
- قسم التخطيط؛
- الشركاء المعنيون بهذه الفئات الاجتماعية.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

يتم تزويد المؤشر من أعداد المستفيدين من التكوين المهني من نزلاء المؤسسات السجنية وأعداد المستفيدين من التكوين المهني من الأشخاص في وضعية إعاقة.

غير أن هذا المؤشر ذو طبيعة إحصائية محضة ولا يتطرق إلى الجانب الكيفي لإنجاز برامج التكوين المهني لفائدة الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

■ تعليق

رغم نقاط الضعف المسجلة، يبقى هذا المؤشر ذو أهمية وفعالية في قياس نجاعة الأداء المتعلقة بتكوين الفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

المؤشر 2.2.905: أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - تكوين نزلاء المؤسسات السجنية - العدد الإجمالي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة	
2025	11 000	11 000	10 500	10 000	9 500	8 411	عدد	أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - تكوين نزلاء المؤسسات السجنية - العدد الإجمالي
2025	6	6	6	6	6	4	%	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني - تكوين نزلاء المؤسسات السجنية

توضيحات منهجية

يتعلق الأمر بالعدد السنوي لنزلاء المؤسسات السجنية للمستفيدين من برامج التكوين المهني؛ في إطار الشراكة مع مختلف المتدخلين والشركاء المعنيين.

تهدف البرامج الموجهة لهذه الفئات إلى إعادة تأهيلهم ومنحهم تكويناً ييسر إدماجهم في الحياة الاجتماعية والمهنية.

مصادر المعطيات

- قسم تكوين السجناء؛
- قسم التخطيط؛
- الشركاء المعنيون بهذه الفئات الاجتماعية.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

إن هذا المؤشر ذو طبيعة إحصائية محضة ولا يتطرق إلى الجانب الكيفي لإنجاز برامج التكوين المهني لفائدة الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

رغم المجهودات المبذولة من طرف قطاع التكوين المهني والشركاء المعنيين لتوفير عدد مهم من المقاعد البيداغوجية، إلا أن معدل الإنجاز يظل متغيرا جدا، نظرا لبعض الصعوبات التي تظل عائقا في الوصول إلى الهدف المتوخاة والمتمثلة في عدم رغبة النزلاء من الاستفادة من التكوين المهني وكذا تفاوت في إقبال المتدربين على بعض الشعب.

■ تعليق

الأعداد الإجمالية المستفيدة من التكوين المهني لهذه الفئات تسجل تطورا ملحوظا من سنة 2023 إلى سنة 2025 وذلك راجع إلى الاهتمام المتزايد للسلطات العمومية بهذه الفئات وإبلائها العناية اللازمة.

المؤشر 3.2.905: أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة - العدد الإجمالي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة	
2025	950	950	900	850	800	760	عدد	أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة - العدد الإجمالي
2025	35	35	35	35	35	34	%	نسبة الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني - تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة

■ توضيحات منهجية

يتعلق الأمر بالعدد السنوي للأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من برامج التكوين المهني؛ والمنجزة من طرف مختلف القطاعات المكونة.

تتم تنظيم عملية إحصاء الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من التكوين المهني سنويا، وتتم هاته العملية من خلال تجميع المعطيات الإحصائية الواردة من مختلف الفاعلين المكونين في هذا المجال. كما تتم مراعاة مقارنة النوع الاجتماعي خلال إنجاز هاته العملية.

وتهدف البرامج الموجهة إلى هذه الفئات إلى منحهم تكوينا من أجل اكتساب مهارات تيسر إدماجهم في الحياة الاجتماعية والمهنية.

■ مصادر المعطيات

- قسم تكوين السجناء؛
- قسم التخطيط؛
- الشركاء المعنيون بهذه الفئات الاجتماعية.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

عملية إحصاء الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من برامج التكوين المهني تعرف بعض التعثر، وذلك نظرا لعدم استجابة بعض القطاعات الحكومية لعملية الإحصاء في الأجال المعقولة أو حسب النماذج المطلوبة.

إن هذا المؤشر ذو طبيعة إحصائية محضة ولا يتطرق إلى الجانب الكيفي لإنجاز برامج التكوين المهني لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

■ تعليق

رغم نقاط الضعف المسجلة، يبقى هذا المؤشر ذو أهمية وفعالية في قياس نجاعة الأداء المتعلقة بتكوين الأشخاص في وضعية إعاقة.

الأعداد الإجمالية المستفيدة من التكوين المهني لهذه الفئات، رغم تواضعها، تسجل تطورا ملحوظا يرجع إلى الاهتمام المتزايد للسلطات العمومية بهذه الفئات وإيلائها العناية اللازمة.

المؤشر 4.2.905: أعداد المستفيدين (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة - العدد الإجمالي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة	
2025	7 000	7 000	6 500	6 000	5 500	4 872	عدد	أعداد المستفيدين (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة - العدد الإجمالي
2025	55	55	55	55	52	58	%	نسبة المستفيدين (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة

توضيحات منهجية

يهدف دعم جهود الأسر في تحمل مصاريف التكوين المهني تم منذ الموسم الدراسي 2007/2008 إقرار منح مساهمة مالية من طرف الدولة في مصاريف تكوين المتدربين بمؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة بناء على معايير انتقاء محددة تعتمدهما اللجان الجهوية واللجنة الوطنية.

يتم تجميع أعداد المتدربين المستفيدين من المساهمة من الملفات المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية.

مصادر المعطيات

مديرية التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص:

- قسم التكوين المهني الخاص.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

قدرة المؤشر على قياس فعالية المساهمة في نفقات المتدربين في دعم وتوسيع ولوج بنات وأبناء الأسر إلى التكوين المهني بالمؤسسات الخاصة المعتمدة بتخصصات مستوى التقني تبقى محدودة.

ومن أجل تجويد هذه الآلية وجب مراجعة دليل المساطر لمواكبة تطورات التي يعرفها هذا المجال.

تجب مساءلة قدرة المؤشر على تقييم قدرة الآلية المتمثلة في المساهمة في نفقات أسر المتدربين على دعم وتوسيع الولوج إلى التكوين المهني كهدف من أهداف البرنامج.

الهدف 3.905: تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين مع اعتبار النوع

المؤشر 1.3.905 : النسبة الاجمالية لإدماج خريجي التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة	
2025	70	70	0	85	0	84	%	النسبة الاجمالية لإدماج خريجي التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي
2025	70	70	0	65	0	81	%	نسبة إدماج خريجات التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي

توضيحات منهجية

ينجز قطاع التكوين المهني بصفة دورية (كل ثلاث سنوات) بحثا وطنيا لتتبع خريجي التكوين المهني لقياس مستوى إدماجهم في الحياة العملية.

وتمكن هذه البحوث الميدانية من معرفة مدى ملاءمة نظام التكوين لحاجيات النظام الإنتاجي على المديين القريب والمتوسط، وذلك من خلال تقييم مستوى إدماج الخريجين عبر برمجة جولتين متتابعين لمساءلة نفس العينة من الخريجين بعد 9 و 36 شهرا من التخرج Enquête panel.

ويتضح من خلال نتائج البحث الوطني لتتبع الإدماج المهني لخريجي التكوين المهني، فوج 2019، 9 أشهر بعد التخرج، أن النسبة الإجمالية للإدماج بلغت 69,8% كما يتبين من خلال تحليل الوضعية المهنية للخريجين حسب النوع أن الولوج لسوق الشغل يبدو أكثر سهولة لدى الخريجين مقارنة بالخريجات. حيث يلاحظ أن معدل الإدماج عند الخريجين (72,6%) يفوق المستوى المسجل لدى الخريجات (65%).

مديرية التخطيط والتقييم (قسم التخطيط).

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

لا يمكن التوفر على المؤشرات الخاصة بدراسات تتبع خريجي مؤسسات سنويا لأنها تنجز بصفة دورية كل ثلاث سنوات وتتضمن إنجاز بحث ميداني بمختلف أقاليم المملكة عبر إجراء مقابلات مباشرة مع عينة من الخريجين تفوق 30000 خريج بالنسبة لفوج 2016.

التأخر في التوصل بالإحصائيات المتعلقة بالخريجين يعرقل إنجاز الأبحاث في الأجال المحددة بالتالي النتائج المتبطة بتلك الأبحاث. تجدر الإشارة أنه يصعب التكهّن بقيم المؤشر لكون نسبة إدماج الخريجين تخضع لتقلبات سوق الشغل والحالة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية قبله الخريجين.

■ تعليق

تجدر الإشارة إلى أن إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل لا تتحكم فيه فقط كفاءاتهم الذاتية ومستوياتهم التكوينية، بل يخضع لعوامل أخرى مؤثرة في وتيرة إحداث مناصب الشغل من قبل النظام الإنتاجي الوطني والظرفية الاقتصادية للبلد، لذا يصعب التكهّن بقيم المؤشر.

لقد تم إنجاز بحث وطني جديد خاص بفوج 2019 لمسائلة الخريجين حول وضعيتهم المهنية بعد 9 أشهر بعد التخرج التي خلصت إلى نسبة 69,8% كنسبة إجمالية وتشكل نسبة الخريجات من هذه الدراسة 65%.

دراسات التتبع المبرمجة خلال سنة 2022 لم تنجز لتعذر الحصول على موافقة السيد رئيس الحكومة.

مما سيؤدي إلى تغيير وثيرة إنجاز الدراسات برسم سنة 2023 ، 2025.

المؤشر 2.3.905 : نسبة اعتماد المؤسسات الخاصة للتكوين المهني

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	100	100	100	99	98	99	%

توضيحات منهجية

يقيس المؤشر عدد مؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة مقارنة بعدد ملفات طلب الاعتماد المقدمة.

مصادر المعطيات

مديرية التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص (قسم التكوين المهني الخاص).

حدود ونقاط ضعف المؤشر

تقديم طلب تأهيل الشعب أو اعتماد مؤسسات التكوين المهني الخاصة إجراء اختياري. ويمثل المؤشر عدد مؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة - بعد رأي اللجنة المختصة - على عدد مؤسسات التكوين المهني الخاص المرشحة للحصول على الاعتماد.

تركيبية المؤشر ووظيفته تقتصران على قياس نسبة ملفات طلبات الاعتماد الحاصلة على الاعتماد إلى مجموع الملفات المرشحة و لانتكبان على تغطية احتياطي المؤسسات القابلة لمسطرة التأهيل والاعتماد بالقطاع الخاص. وفي انتظار تبني هذه القاربة، يسمي المؤشر ذو طبيعة وصفية للإقبال على مساطر التأهيل والاعتماد.

تعليق

بالرغم من الطابع الحسائي للمؤشر إلا أن تطور نسبة اعتماد المؤسسات الخاصة يمكن من تتبع جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين الخواص في ميدان التكوين المهني وحماية حقوق المتدربين بالمؤسسات الخاصة للتكوين المهني.

برنامج 906 : تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تتجلى تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين بالخصوص من خلال:

- تطوير الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني من خلال إحداث مؤسسات التكوين المهني؛
- تطوير الموارد البيداغوجية عبر المساهمة في وضع أو مراجعة البرامج البيداغوجية باعتبار المقاربة حسب الكفاءات وكذا تكوين المكونين؛
- تطوير التكوين في الوسط المهني و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص. يتعلق الأمر بتنمية التكوين بالترتيب المهني و إحداث معاهد متخصصة تعتمد نظام التدبير المفوض لمواكبة الاستراتيجيات القطاعية؛
- بالموازاة مع التكوين الأساسي، يسهر قطاع التكوين المهني على تطوير التكوين المستمر لدعم تنافسية المقاولات.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

تتم عملية رفع الطاقة الاستيعابية والإيوائية لمنظومة التكوين المهني عبر إحداث وتوسيع مؤسسات التكوين المهني بعد تخطيط مسبق وعن طريق مساطر تأخذ بعين الاعتبار البعد النوعي وتشجيع الفتيات لولوج التكوين المهني.

2. مسؤول البرنامج

مديرة التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص.

3. المتدخلين في القيادة

- أقسام مديريةية التكوين في الوسط المهني؛
- أقسام مديريةية التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص؛
- قسم التكوين المهني الخاص؛
- مصلحة التكوين بالتمرس المهني؛
- المندوبات الجهوية للتكوين المهني.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.906: تنمية الطاقة الاستيعابية والإيوائية لمنظومة التكوين المهني

المؤشر 1.1.906 : عدد مؤسسات التكوين المهني العام والمعاهد المتخصصة ذات التدبير المفوض المحدثة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	705	712	718	724	744	744	2025

■ توضيحات منهجية

يرصد المؤشر تطور البنيات التحتية لجهاز التكوين المهني بما يضمن توسيع عرض التكوين لتلبية الحاجيات.

لتزويد قيم المؤشر بالمعطيات اللازمة يتم تتبع برامج بناء وتجهيز مؤسسات التكوين المهني بالقطاع العام والمعاهد المتخصصة ذات التدبير المفوض المنجزة.

■ مصادر المعطيات

- قسم التخطيط؛
- قسم التدرج المهني؛
- قسم التكوين المهني الخاص؛
- قسم التكوين أثناء العمل.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

يرصد المؤشر جزئيا تطور البنيات التحتية لجهاز الكوين المهني إلا أنه يبقى ضروريا لقياس تنمية الطاقة الإستيعابية لمنظومة التكوين المهني.

■ تعليق

المؤشر يحتاج إلى تطعيمه بمعطيات الطاقة الإستيعابية من حيث المقاعد البيداغوجية المحدثة.

المؤشر 2.1.906 : عدد الداخليات

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	144	144	144	143	142	137	عدد

توضيحات منهجية

يتم إنشاء داخليات بمؤسسات التكوين وفقا لإستراتيجية تنمية التكوين المهني حسب برنامج توقعي دقيق يهدف إلى تحسين القدرة الاستيعابية لنظام التكوين المهني. يساعد هذا المؤشر على قياس تطور الطاقة الإيوائية لجهاز التكوين المهني.

مصادر المعطيات

قسم التخطيط .

حدود و نقاط ضعف المؤشر

يرصد المؤشر جزئيا تطور البنيات التحتية لجهاز الكون المهني إلا أنه يبقى ضروريا لقياس تنمية الطاقة الإيوائية لمنظومة التكوين المهني.

تعليق

المؤشر يحتاج إلى تطعيمه بمعطيات الطاقة الإيوائية من حيث الأسرة المحدثه والطاقة الإيوائية الإجمالية للجهاز.

برنامج 910 : حكمة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يتوخى هذا البرنامج إعداد وتدبير موارد ميزانية قطاع التكوين المهني بناء على المقاربة باعتبار النتائج بصفة عامة، وإنجاز المشاريع أو العمليات الأفقية بصفة خاصة، والتي لا تدخل ضمن اختصاص قيادة وحكمة منظومة التكوين المهني أو ذات صلة بالبنيات التحتية الاستيعابية والإيوائية والموارد البيداغوجية والبشرية لدعم وتنفيذ عرض التكوين.

ويسعى هذا البرنامج الأفقي إلى تحقيق هدفين:

1. ترشيد التنظيم وعقلنة تدبير الموارد البشرية من خلال الفعالية في تدبير الموارد البشرية للقطاع من جهة، والترشيد وعقلنة الموارد المعلوماتية؛

2. مأسسة مقاربة النوع بقطاع التكوين المهني نظرا للمجهودات التي تبذلها السلطات الحكومية للرفي بوضعية المرأة في المجتمع وميدان العمل. وتقاس المجهودات من خلال نسبة ولوج المرأة إلى الوظيفة العمومية و تحقيق المناصفة في مناصب المسؤولية.

يتعلق الأمر ببرنامج الدعم والخدمات متعددة الإختصاص الذي يضم المشاريع أو العمليات التالية:

1. دعم مهام المصالح المركزية واللامركزية بما في ذلك نفقات الموظفين و نفقات المعدات والنفقات المختلفة؛
2. تحسين محيط العمل واستقبال المرتفقين من خلال أشغال التهيئة للمباني الإدارية والتقنية، اقتناء العتاد التقني وعتاد التجهيز واقتناء عتاد وأثاث المكتب؛
3. نظام المعلومات والربط بمختلف الشبكات؛
4. التكوين والتكوين المستمر للموارد البشرية؛
5. تحديث وإصلاح الإدارة؛
6. المخطط التشريعي؛
7. والنهوض بالأعمال الاجتماعية للموظفين والأعوان.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

في إطار برنامج تحدي الألفية الثاني خاصة في شقه المتعلق بدعم تفعيل إصلاح التكوين المهني، تم برسم سنة 2017، إنجاز تحليل مؤسسي لمنظومة التكوين المهني في مجال النوع الاجتماعي والاندماج الاجتماعي على الصعيد المركزي

وقد افرزت هذه العملية تقريرا يتناول قدرة منظومة التكوين المهني على إعداد وإنجاز وتتبع وتقييم استراتيجيات تدرج الانشغالات الاجتماعية والنوع في ميدان التكوين المهني.

وقد مكن ذلك من اقتراح أهداف واضحة وخطط عمل ترمي إلى إنعاش الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين داخل منظومة التكوين المهني.

كما انخرط قطاع التكوين المهني في المجالات الثلاثة للنسخة الثانية من البرنامج الحكومي للمساواة فيما يتعلق بالأنشطة التالية:

1. تعزيز فرص عمل النساء واكتفائهن الاقتصادي؛

2. إنعاش مشاركة النساء في اتخاذ القرار؛

3. إشاعة مبادئ المساواة ومقاومة التفرقة والصور النمطية المرتبطة بالنوع.

ويعمل قطاع التكوين المهني بشكل مستمر لترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي بمنظومة التكوين المهني في إطار التعاون المثمر والبناء مع وحدة النجاعة ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

كما يحظى بعد النوع باهتمام متزايد ضمن برنامج الدعم والخدمات متعددة الاختصاص سواء في توزيع وسائل العمل أو الولوج لمناصب المسؤولية.

فنسبة النساء بالقطاع جد مهمة ومشرفة (45%) وتتجاوز المعدل الوطني بالوظيفة العمومية الذي يصل إلى حوالي 35%.

كما أن نسبة النساء في مناصب المسؤولية (41%) بالوظيفة العمومية المسجلة بالقطاع تفوق المعدل الوطني.

2. مسؤول البرنامج

مدير الشؤون الإدارية والموارد البشرية.

3. المتدخلين في القيادة

الأقسام التابعة لمديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية:

- قسم الوسائل العامة؛
- قسم الموارد البشرية؛
- قسم الشؤون القانونية والعلاقة مع المواطن.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.910: ترشيد التنظيم وعقلنة تدبير الموارد البشرية

المؤشر 1.1.910 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	4	4	4	4	4	3	%

■ توضيحات منهجية

يرمي هذا المؤشر إلى ترشيد تدبير الموارد البشرية. ويمثل نسبة الموظفين المشرفين على تدبير الموارد البشرية إلى العدد الإجمالي لموظفي وأعوان قطاع التكوين المهني.

■ مصادر المعطيات

قسم الموارد البشرية.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

بحكم طبيعته ونوعية المعطيات التي يرتكز عليها، فإن هذا المؤشر إحصائي ونوعا ما كمي، ويركز على جانب التأطير الإداري المحض للمرضى البشرية. ومن ناحية ثانية، تتمثل نقاط ضعف المؤشر في كونه يستثني الجوانب المتعلقة بترشيد الموارد البشرية.

■ تعليق

ستعمل مديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية مستقبلا على اختبار مدى جدوى هذا المؤشر من حيث قياس وتوفير المعلومات حول ترشيد التنظيم وعقلنة الموارد البشرية.

المؤشر 2.1.910 : معدل نجاعة تدبير المكتبيات

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	22 792	22 792	29 725	36 757	43 795	22 922	درهم/مكتب

■ توضيحات منهجية

يهدف هذا المؤشر إلى تحسين تدبير الموارد المعلوماتية. ويمثل الكلفة المتوسطة بالدرهم لكل قمطر معلوماتي داخل حظيرة من المناصب المعلوماتية.

■ مصادر المعطيات

o قسم الوسائل العامة (مصلحة المعلومات).

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

يوضح المؤشر الكلفة المتوسطة للعتاد المعلوماتي بالنظر لعدد الموظفين المزودين بحاسوب وطابعة والربط بالإنترنت.

■ تعليق

عرفت سنة 2022 ارتفاعا في قيمة المؤشر ويرجع هذا الارتفاع لاقتناء العتاد المعلوماتي خلال سنة 2022، وبحكم التطور التكنولوجي السريع وارتفاع أثمان العتاد ارتباطا بجودة الاقتناءات ارتفعت الكلفة.

وستعرف سنوات 2023 و 2024 و 2025 انخفاضا في قيمة المؤشر ويرجع هذا التراجع لنقص في عدد المشتريات للعتاد المعلوماتي.

الهدف 2.910: ضمان المساواة المهنية بقطاع التكوين المهني

المؤشر 1.2.910 : نسبة النساء في مناصب المسؤولية

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	43	43	42	41	40	40	%

■ توضيحات منهجية

يندرج هذا المؤشر ضمن قائمة المؤشرات الأفقية الموحدة بين القطاعات الوزارية يرمي إلى قياس مقارنة النوع والمناصفة في الولوج إلى مناصب المسؤولية. و يحتسب نسبة عدد النساء في مناصب المسؤولية إلى العدد الإجمالي لمناصب المسؤولية بالمصالح المركزية والمصالح اللامركزة لقطاع التكوين المهني.

■ مصادر المعطيات

قسم الموارد البشرية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

يقدم المؤشر قياسا كافيا لمدى تطبيق مقارنة النوع والمناصفة في الولوج لمناصب المسؤولية غير انه يقتصر على تسليط الضوء على مدى تطور المناصفة ويبقى تحديد الآليات الضرورية لبلوغ الهدف. يجب أن يدمج المؤشر الأطر الإدارية لجهاز التكوين المهني.

■ تعليق

نسبة النساء في مناصب المسؤولية بالوظيفة العمومية المسجلة بالقطاع تفوق المعدل الوطني.



الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

• جدول 14 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

%	الأعداد			الدرجات/الرتب
	المجموع	الاناث	الذكور	
7,5	27	9	18	موظفي التنفيذ (السلاالم من 5 إلى 6 و السلاالم المطابقة)
15,83	57	25	32	موظفي الإشراف (السلاالم من 7 إلى 9 و السلاالم المطابقة)
76,67	276	127	149	الأطر و الأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلاالم المطابقة)
100	360	161	199	المجموع

• جدول 15 : التوزيع حسب المصالح

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
52,78	190	100	90	المصالح المركزية
47,22	170	61	109	المصالح اللامركزية
100	360	161	199	المجموع

جدول 16 : التوزيع حسب الجهات

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
5,83	21	6	15	جهة طنجة-تطوان- الحسيمة
3,89	14	7	7	جهة الشرق
6,94	25	8	17	جهة فاس - مكناس
60,28	217	110	107	جهة الرباط - سلا- القنيطرة
3,33	12	3	9	جهة بني ملال - خنيفرة
8,61	31	16	15	جهة الدار البيضاء- سطات
4,72	17	6	11	جهة مراكش - آسفي
0	0	0	0	جهة درعة - تافيلالت
2,5	9	1	8	جهة سوس - ماسة
0,56	2	0	2	جهة كلميم - واد نون
3,33	12	4	8	جهة العيون-الساقية الحمراء
0	0	0	0	جهة الداخلة - واد الذهب
100	360	161	199	المجموع

تعليق

تتمثل الموارد البشرية لقطاع التكوين المهني فيما مجموعه 360 موظفة وموظف. ويمثل النساء 53 % على صعيد المصالح المركزية و 36% على مستوى المصالح اللامركزية. ومقارنة مع إجمالي عدد الموظفين، تمثل النساء 45%.

لا يتوفر قطاع التكوين المهني على تمثيلية إدارية ترايبية على مستوى جهتي درعة تافيلالت والداخلة - واد الذهب. كما أن عدد الموظفين محدود بجهات أخرى. أهم الجهات من ناحية توزيع الموظفين هي:

1. جهة الرباط - سلا- القنيطرة (بما فيها المصالح المركزية): 60,4 % ؛
2. جهة الدار البيضاء- سطات: 8,6% ؛
3. جهة فاس - مكناس: 6,9% .

حيث التوزيع بين المركز والمصالح الخارجية، فيوجد 53% بالمصالح المركزية و 47% بالمصالح اللامركزية.

يعرف القطاع خصاصا في الموارد البشرية بمصالحه الخارجية، لاسيما بعد ارساء الميثاق الوطني للاتمركز الإداري.

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

التوزيع حسب الدرجات والرتب من منظور النوع:

تمثل النساء :

- 33% من موظفي التنفيذ ؛
- 44% من موظفي الإشراف ؛
- 46% من الأطر والأطر العليا .

التوزيع حسب المصالح من منظور النوع:

- تمثل النساء الموظفات 53% من أعداد الموظفين والأعوان بالمصالح المركزية؛
- تمثل النساء الموظفات 36% من أعداد الموظفين والأعوان بالمصالح اللامركزية.

العدد الإجمالي للموظفين من منظور النوع:

إجمالا تمثل النساء 45% من مجموع أعداد الموظفين والأعوان بقطاع التكوين المهني.

خلاصة :

قطاع التكوين المهني يولي عناية واهتماما متواصلين بالمناصفة ومأسسة مقارنة النوع داخل بنية أعداد الموظفين.

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

• جدول 17 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2023 (مشروع قانون المالية)

العدد	النفقة	
370	79 000 000	النفقات الدائمة
16	800 000	المناصب المحذوفة
13	4 400 000	عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
0	4 300 000	عمليات الإدماج
	670 000	مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
	2 400 000	الترقيات في الدرجة والرتبة (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
367	89 970 000	نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين
	101 000	نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة
	90 071 000	نفقات الموظفين المتوقعة

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 910 : حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء

• محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : محيط العمل واستقبال المرتفقين

ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2023:

اعتمادات الاستثمار المخصصة لهذا المشروع برسم قانون المالية 2023 تصل إلى 17م. درهم. ويهدف المشروع إلى تجويد ظروف عمل الموظفين والأعوان وإعداد فضاء استقبال المرتفقين على الوجه الأمثل من خلال :

- التهيئة للمباني الإدارية والتقنية؛
- توفير العتاد التقني وعتاد التجهيز؛
- اقتناء أثاث وعتاد المكتب.

■ مشروع 2 : إحداث نظم معلوماتية في إطار البرنامج المندمج للتكوين والتربية بالمغرب

ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2023:

1. برسم قانون المالية لسنة 2022، تم الشروع في إحداث البنية التحتية لنظام المعلومات المندمج لقطاع التكوين باعتمادات استثمار قدرها 30 مليون درهم، من خلال العمليات التالية:

• ملائمة النظام المعلوماتي لقطاع التكوين المهني مع توجهات المديرية العامة لأمن نظم المعلومات مع برنامج دعم الإتحاد الأوروبي لإصلاح منظومة التكوين المهني؛

• تحديث الشبكة المعلوماتية لقطاع التكوين المهني؛

• إحداث مركز البيانات الخاص بقطاع التكوين المهني.

2. برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023:

مشروع قانون المالية برسم 2023 اعتمادات تصل إلى 3 مليون درهم لاقتناء برنامج معلوماتي مندمج (ERP)، كمرحلة الأخيرة لإحداث النظام المعلوماتي لقطاع التكوين المهني الذي يندرج في إطار البرنامج المندمج للتكوين والتربية بالمغرب.

■ مشروع 3: قيادة ودعم المهام

ميزانية التسيير-الموظفون و الأعوان للسنة المالية 2023:

خصص فصل نفقات الموظفين والأعوان لمشروع دعم المهام اعتمادات قدرها 90 071 000 درهم، منها 78 010 000 درهم برسم رواتب وأجور وتعويضات دائمة للموظفين الرسميين و 11 960 000 درهم برسم أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد.

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2023:

اعتمادات المعدات و النفقات المختلفة المرصودة لمشروع "قيادة ودعم المهام" تصل إلى 35 000 000 درهم. وتعلق بالمصاريف التالية:

- مصاريف النقل والتنقل؛
- التحملات العقارية؛
- مصاريف مختلفة؛

الاعتمادات المكرسة لمصاريف النقل والتنقل تصل إلى 12 م. درهم. أما الاعتمادات التي تتعلق بتدبير حظيرة السيارات فتبلغ 1,3 درهم. وبالنسبة لمصاريف التحملات العقارية فتبلغ 15,43 م. درهم.

■ مشروع 4: الارتقاء بتدبير الموارد البشرية

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2023:

يتناول مشروع الارتقاء بتدبير الموارد البشرية التكوين المستمر ودعم كفاءات الموظفين في الميادين التي تهتم أنشطة منظومة التكوين المهني، بالإضافة إلى تنظيم الامتحانات الأهلية المهنية الرامية إلى الترقية المهنية لموظفي قطاع التكوين المهني، ومساهمات واشتراكات القطاع في الهيئات الدولية التي يوجد مقرها في المغرب والإعانة لفائدة الأعمال الاجتماعية. وتبلغ الاعتمادات المخصصة للمشروع برسم قانون المالية 2023، ما يناهز 12,4 درهم. بما فيها:

- الإعانة لفائدة الأعمال الاجتماعية 3 م. درهم؛
- دعم اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة والمساهمات في الهيئات 5,8 م. درهم.

■ مشروع 5: تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2023:

يتوخى المشروع تعبئة الفاعلين والشركاء حول منظومة التكوين المهني من خلال آليتين تتمثلان في الإطار الوطني للإشهاد والمباراة الوطنية للتكوين المهني التي يسعى قطاع التكوين المهني إلى إقرارها على نمط أولمبياد الحرف.

وقد رصدت للمشروع اعتمادات قدرها 6,7 م. درهم.

■ مشروع 6: تقوية نظام المعلومات

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2023:

يهم هذا المشروع تجديد العتاد المعلوماتي المتهالك وصيانة الحظيرة الحالية. رصد للمشروع اعتمادات بلغت 3,05 م. درهم وتهم بالأساس:

- صيانة وإصلاح عتاد المعلومات؛
- انخراط الولوج لبنوك المعطيات؛
- صيانة البرامج والحلول المعلوماتية؛
- مساعدة تقنية واستشارات.

■ مشروع 7: تقوية نظام المعلومات

ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2023:

أعطى قطاع التكوين المهني الأولوية للبرنامج المندمج للتكوين والتربية بالمغرب نظرا للالتزام في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقد تم برمجة اعتمادات تصل ل 7 م. درهم برسم ميزانية الاستثمار لسنة 2023 لمشروع تقوية نظام المعلومات.

برنامج 905 : قيادة منظومة التكوين المهني

• محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : التخطيط

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023:

يهم المشروع تخطيط التكوين المهني من خلال القيام بالدراسات القطاعية ودراسات تحديد الحاجيات الكمية والنوعية من التكوين لملائمته مع المتطلبات المتطورة لسوق الشغل وإعداد الدلائل المرجعية للمهن والكفاءات والدلائل المرجعية والحرف. وقد تمت تغطية عدد مهم من قطاعات التكوين المهني.

كما يضطلع قطاع التكوين المهني بمهمة التخطيط من خلال جمع المعطيات الإحصائية وتحليلها بغرض استنباط الخلاصات التي من شأنها توجيه وتنويع عرض التكوين المهني بما يتلاءم مع الحاجيات الكمية والنوعية لسوق الشغل والاقتصاد الوطني.

وتصل الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع برسم قانون المالية 2023 ما قدره 4 مليون درهم.

■ مشروع 2 : التقييم

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2023:

يظطلع هذا المشروع بتحسين نظام التكوين المهني من خلال إنجاز دراسات تقييم نظام التكوين المهني والدراسات حول مطابقة التكوين المهني للحاجيات الكمية والنوعية لسوق الشغل. وسيتم خلال سنة 2023 إنجاز العمليات التالية:

- تتبع إدماج خريجي التكوين المهني في إطار المقاربة الجديدة التي تتوخى تتبع نفس فوج خريجي التكوين المهني على مرحلتين: بعد 9 أشهر الموالية للتخرج، ثم بعد 36 شهرا لاستقاء المعلومات حول المسار المهني للخريجين. وتتوخى دراسة التتبع لسنة 2023 تتبع فوج خريجي التكوين المهني لسنة 2019 بعد 36 شهرا على التخرج، بالإضافة إلى دراسة التتبع لفوج خريجي التكوين المهني لسنة 2022 بعد 9 أشهر على التخرج؛
- إرساء منظومة مندمجة للتقييم الذاتي الدوري بمؤسسات التكوين المهني بالقطاعات المكونة العمومية والخاصة. وقد رصد مشروع قانون المالية لسنة 2023 لهذه العملية 3,8 م. درهم؛

وتصل الاعتمادات المرصودة للمشروع برسم قانون المالية 2023 إلى 7,6 درهم.

■ مشروع 3: تقنين و إنعاش نظام التكوين المهني

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2023:

يلم هذا المشروع بالجوانب المتعلقة بتنظيم و إنعاش منظومة التكوين المهني. ويشمل من جهة، التعميم والإعلام و التحسيس و التنظيم والتقنين من جهة ثانية. و تغطي الاعتمادات المخصصة للمشروع:

- الحملة السنوية لتأهيل الشعب و اعتماد مؤسسات التكوين المهني الخاص؛
- إنجاز دعائم متعددة الوسائط لاكتشاف مهن قطاعات التكوين المهني؛
- إنجاز الدعائم الإعلامية للحملات السنوية حول مؤسسات التكوين المهني و مسويات و شعب التكوين؛
- دعم فضاءات استقبال و اعلام و توجيه الشباب حول عرض التكوين.

و قد تم برسم قانون المالية 2023، تخصيص اعتمادات قدرها 7 م. درهم لمشروع تقنين و إنعاش نظام التكوين المهني.

■ مشروع 4: المساهمات

أ.. ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2023:

- إعانة لفائدة المعاهد المتخصصة ذات التدبير المفوض:

يتناول المشروع الإعانات التي تمنحها الدولة، برسم نفقات الاستغلال، للمعاهد المتخصصة الموضوعة رهن إشارة الهيئات و الجمعيات المهنية في إطار شركات للتدبير المفوض. و تمنح منحة التوازن لشركات تدبير معاهد التكوين المهني المتخصصة في إطار اتفاقيات التدبير المفوض المبرمة مع تلك الشركات. و تشمل الإعانات الممنوحة للمعاهد المتخصصة في قطاعات صناعة السيارات (3 معاهد بالدار البيضاء، القنيطرة و طنجة)، الطيران (معهد واحد بمنطقة النواصر)، والطاقت المتجددة و النجاعة الطاقية (3معاهد بوجدة، طنجة و ورزازات)، النسيج و الالبسة (معهد واحد بالدار البيضاء) و التصميم و الموضة (معهد واحد بالدار البيضاء)، و النقل و اللوجستيك (معهد واحد بالدار البيضاء)؛

- في إطار الدعم الاجتماعي لمنظومة التكوين المهني، خصص مشروع قانون المالية لسنة 2023 اعتمادات تصل إلى 150 م. درهم برسم المنح الدراسية لفائدة متدربي مؤسسات التكوين المهني من مستوى التقني المتخصص؛
- إعانة التسيير لفائدة مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل برسم برنامج مدن المهن و الكفاءات تصل إلى 215 م. درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023؛
- إعانة التسيير لفائدة مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل برسم إنجاز برنامجه السنوي بحوالي 275 م. درهم.



وتصل اعتمادات المشروع 705,2 مليون درهم .

ب.ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2023:

• برنامج إدماج وتأهيل السجناء:

تتم منح الاستثمار حصة قطاع التكوين المهني في إطار اتفاقية الشراكة الثلاثية بين هذه الخيرة ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء و المفوضية العامة لإدارة المؤسسات السجنية، الرامية إلى انجاز برنامج إعادة ادماج وتأهيل نزلاء المؤسسات السجنية. وتصل مساهمة قطاع التكوين المهني ما قدره 10 مليون درهم سنويا.

• مساهمة الدولة في نفقات تكوين متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني:

تقدم هذه المساهمة في نفقات تكوين بعض المتدربين بالمؤسسات الخاصة المعتمدة من الفئات المؤهلة. وقد خصص قانون المالية برسم سنة 2023، اعتمادات قدرها 25 مليون درهم.

▪ إعانة الاستثمار لفائدة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل برسم إنجاز برنامجه السنوي:

تقدم هذه الإعانة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل حسب المخطط السنوي. وقد بلغ مبلغ الإعانة برسم موسم 2023 430 م. درهم.

برنامج 906 : تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني

• محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : تنمية التكوين بالتدرج المهني

ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2023:

هذا المشروع يهتم ببرامج التكوين بالتدرج المهني التي ينجزها قطاع التكوين المهني في إطار اتفاقيات التكوين بالتدرج المهني المبرمة مع القطاعات المكونة، شركات القطاع الخاص والمنظمات الغير الحكومية. ويتم تمويل برامج التكوين المهني في إطار الصندوق المرصود لأموال خصوصية المسمى "صندوق إنعاش تشغيل الشباب".

وقد خصص قانون المالية لسنة 2023، 90 مليون درهم لإنجاز برامج التكوين بالتدرج المهني منها 50 مليون درهم برسم حصة قطاع التكوين المهني؛ بالإضافة إلى 40 مليون درهم في إطار مشروع بناء مراكز التكوين بالتدرج المهني في الوسط القروي.

ميزانية التسيير-المعدات والنفقات المختلفة برسم السنة المالية 2023:

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023:

تصل الاعتمادات المرصودة للمشروع 2 م. درهم للقيام بمساعدة تقنية و التدريب و التكوين.

■ مشروع 2 : مساندة المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات

يرمي هذا المشروع إلى مواكبة الاستراتيجيات القطاعية والبرامج متعددة السنوات من خلال تلبية الحاجيات من كفاءات التكوين المهني التي يتطلبها الاقتصاد الوطني. ويعمل قطاع التكوين المهني على بناء وتجهيز المعاهد المتخصصة في المهن العالمية وفي الميادين والمجالات الواعدة .

أ- ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2023:

برسم ميزانية الاستثمار يعتزم قطاع التكوين المهني وبغلاف مالي إجمالي يصل إلى 202 مليون درهم بين اعتمادات الأداء 126 مليون درهم برسم 2023، واعتمادات الالتزام 76 مليون درهم برسم سنة 2024 وما بعدها لمساندة المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات:

1. دعم بنىات إيواء المتدربات و المتربين:

بناء داخلية لفائدة معهد التكوين في مهن النقل و اللوجستيك بالدار البيضاء: توطيد اعتمادات الأداء قدرها 10 مليون درهم و تخصيص اعتمادات الالتزام 6 مليون درهم برسم السنة المالية 2024 و ما بعده؛

2. دعم المبادرات الرامية إلى إنشاء المقاولات و التشغيل الذاتي:

• مواصلة بناء معهد التكوين في المقاولاتية الكندي بالدار البيضاء: توطيد اعتمادات الأداء قدرها 9 مليون درهم؛

• بناء معهد التكوين في المجال المقاولاتي و تسيير المقاولات الصغيرة جدا و المتوسطة بمراكش: توطيد اعتمادات الأداء قدرها 20 مليون درهم و تخصيص اعتمادات الالتزام 20 مليون درهم برسم السنة المالية 2024 و ما بعده.

3. الشراكة بين القطاع العام و الخاص:

1. بناء معهد التكوين في مهن الصناعة الصيدلانية بالنواصر: 60 م. درهم (50 م. درهم اعتمادات الالتزام).

4. الشراكة بين القطاع الشراكة مع الجهات (جهة فاس - مكناس):

• بناء معهد التكوين في مهن التكوين في مهن الماء و التطهير بفاس: 27 م. درهم (حصّة قطاع التكوين المهني).

ب- ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2023:

يتعلق الأمر أساسا بالاعتمادات الخاصة بمصاريف صاحب المشروع المفوض و نفقات رخص البناء و التشوير و دعائم الإعلام و المراقبة و التقييم. و قد خصص قانون المالية 2023 لهذه النفقات اعتمادات قدرها 2,55 مليون درهم.

■ مشروع 3: هندسة التكوين

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2023:

هذا المشروع أساسا الدراسات ذات الصلة بإنجاز البرامج التقنية . البيداغوجية اللازمة لمختلف التكوينات الملقنة بمؤسسات التكوين المهني وإرسائها بفضاءات التكوين. وتفضي الدراسات القطاعية إلى نوعية برامج التكوين الخاصة بقطاعات التكوين.

وقد تم برسم قانون المالية 2023، تخصيص اعتمادات قدرها 7 مليون درهم بغية إعداد وإرساء 8 برامج تكوينية حسب المقاربة باعتبار الكفاءات، بالإضافة إلى مساعدة تقنية لدمج المهارات الأساسية في البرامج التكوينية.

■ مشروع 4: تكوين المكونين والأوصياء

أ- ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2023:

برسم ميزانية الاستثمار يعتزم قطاع التكوين المهني وبغلاف مالي إجمالي يصل إلى 36 مليون درهم بين اعتمادات الأداء 26 مليون درهم برسم 2023، واعتمادات الالتزام 10 مليون درهم برسم سنة 2024 وما بعدها لصالح مشروع تكوين المكونين والأوصياء من خلال:

تأهيل الموارد البشرية لمنظومة التكوين المهني:

- بناء وتجهيز المركز المحوري لمعهد تكوين المكونين والأوصياء في قطاع صناعة السيارات بالدار البيضاء: 26 م. درهم (10 م. درهم اعتمادات الالتزام).

ب- ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2023:

كما تم رصد 4,55 مليون درهم برسم نفقات تسيير المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء بتامسنا و 1,5 م. درهم لتعبئة مساعدة تقنية لمواكبة انطلاق التكوين بالمعهد.